العدد (1994) السنة الثامنة - الخميس (23) كانون الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

حكومة غاب عنها التكنوقراط والنساء

مواطنون يتحدثون لـ( ) : "لا جديد في التشكيلة الوزارية والازمات ستتكرر".. وافضل المتفائلين يؤكد "امام الحكومة ملفات ثقيلة"

سها الشيخلي ووائل نعمة
تصوير / حازم خالد

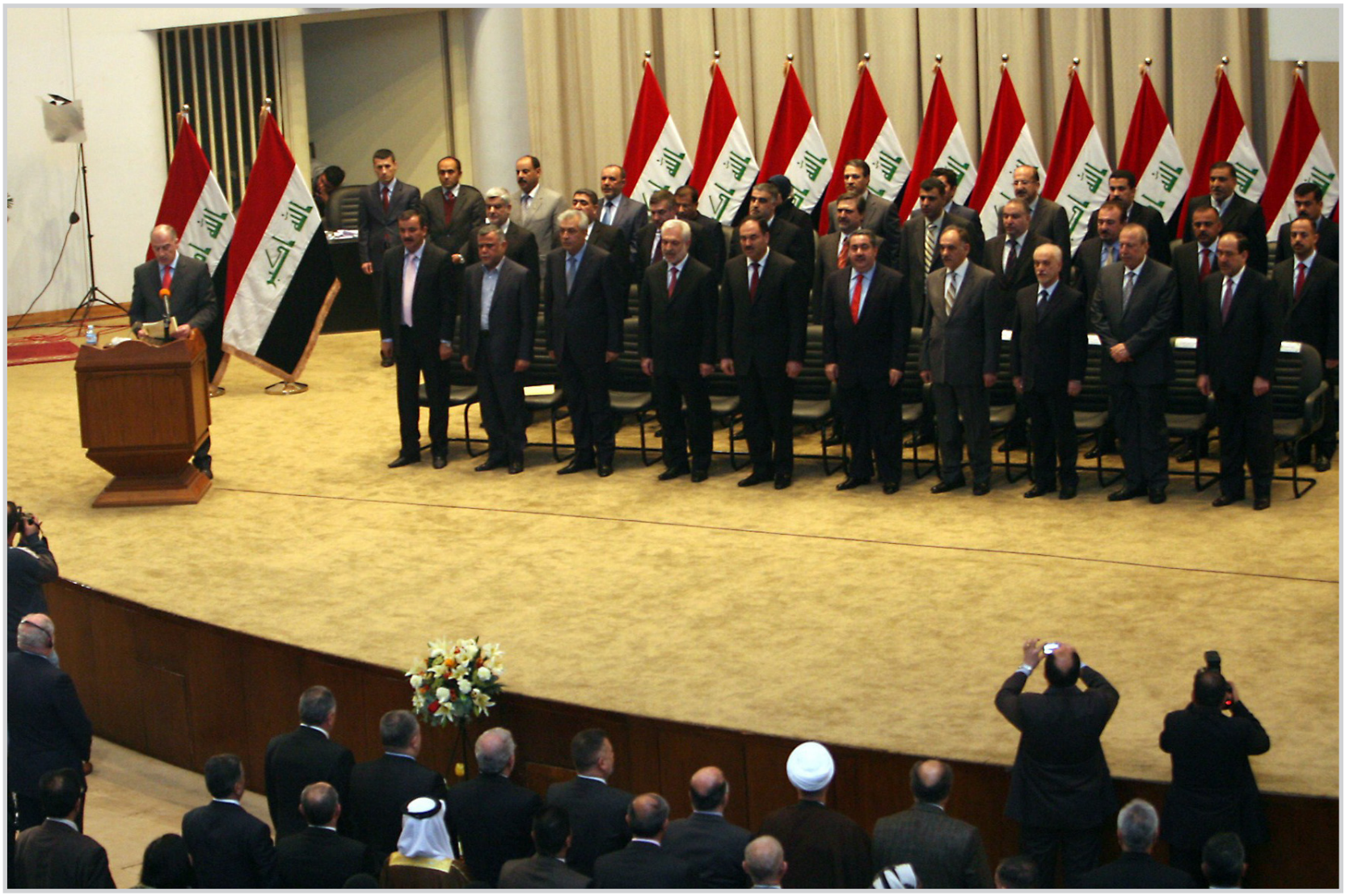

قدم رئيس الوزراء نوري المالكي المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة إلى البرلمان ٣٢ وزيرا من اصل ٤٢ بعد فترة جمود سياسي اعتبرت قياسية،امتدت لاكثر من سبعة أشهر، عانت منها البلاد منذ انتهاء الانتخابات الاخيرة في اذار الماضي، وحتى لحظة تسمية اغلب المرشحين للمناصب الوزارية من صراعات وتجاذبات سياسية انعسكت بظلالها على الواقع الامني والاقتصادي في البلاد، اضافة لما سببته للمواطن من معاناة بسبب تأخر الكثير من المشاريع.

المهم ان البرلمان قد اقر يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول التشكيلة الوزارية الجديدة، التي اسند عددا كبيرا من وزاراتها المهمة مثل الدفاع والداخلية والامن الوطني بالوكالة لرئيس الوزراء، ووزارات الكهرباء والتجارة والتخطيط والمرأة بالوكالة لاشخاص اخرين.

و شدد بيان الحكومة العراقية الجديدة، الذي تلاه نوري المالكي في جلسة مجلس النواب، على تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد وتوزيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية وبناء "عراق مستقل وديمقراطي اتحادي تسوده العدالة والقانون".

وقال المالكي، الذي شكا من صعوبة تشكيل الحكومة ومن أن الجميع "زعلان منه" لصعوبة إرضائهم، وإن الخطة الحكومية تنص على "الحفاظ على دستور العراق والالتزام به والعمل بكل ما اقره وان اي تعديلات لاحقا لا تجري الا وفق المادة ١٤٢ من الدستور، وتحقيق الاستقرار السياسي وتوزيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية وبناء عراق مستقل ديمقراطي اتحادي تسوده قيم العدالة والقانون ويستمد قوته من تنوعه القومي والمذهبي".

من ناحية أخرى، دافع المالكي عن ترشيح نساء الى المناصب الوزارية وتعهد بأن لن يأتي ثانية الى مجلس النواب الا بعد ترشيح القوائم مرشحات لشغل المناصب الوزارية.

من جانبه، أعلن زعيم "القائمة العراقية" إياد علاوي، الذي حضر جلسة البرلمان، دعم قائمته الكامل للحكومة العراقية الجديدة. ودعا في كلمة القاها في المجلس الى تطبيق الاتفاقات المبرمة وتحقيق حكومة الشراكة الوطنية.

> **ناشطات نسويات: تغييب المرأة نكسة ومخالفة دستورية صريحة**

ردود أفعال شعبية

تشكيل الحكومة افرز ردود افعال شعبية متباينة ايجابية وسلبية تحدث بها الى (المدى) عدد من شرائح المجتمع المختلفة،حيث علق محمد صاحب محل الموبايلات في شارع السعدون قائلا" لم اهتم كثيرا باعلان تشكيلة الحكومه لاني اعلم ان نوري المالكي مرغم على قبول بعض المرشحين ضمن صفقات سياسية بين قادة الكتل"، وهو ما قد يعرقل قدرتها على انجاز ما كان مرجواً منها من مهام.

بالمقابل أشار كريم سالم موظف الى ان بعض شخصيات الوزارة المعلنة تحركت على بعض القادة في وقت متاخر لضمان الحصول على منصب اي انها بدلت انتماءها الحزبي من اجل ضمان المنصب.، ما يعني تلهف البعض على المنصب الوزاري ليس من اجل تقديم خدمة، بل للاستحواذ على الامتيازات.

ونوه راضي حيدر ٢٣ عاما (طالب جامعي) الى ان التقدم الحاصل في هذه الحكومة ضعيف جدا كما يبدو،ولن تكون علامة فارقة في تاريخ العراق المعاصر، ولكن هنالك صعوبات جمة من اجل بناء البلد من جديد بعد ان وصل الى الصفر بعهد بطل العرب (ابو الحفرة) و أيضا هناك صعوبات علينا تجاوزها لقطع الطريق على الإرهابيين الذين يتدفقون من دول ارعبتهم تجربة العراق وهم يرون رئيس الدولة لايستطيع ان يعين وزيراً أو يتخذ قراراً بالرجوع إلى الشعب و ممثليه.

استبعاد النساء والتكنوقراط

وأكد بشار صالح (مهندس) ان التشكيلة الوزارية مؤلمة و مؤسفة، فقد تم إستبعاد التكنوقراط و النساء تماما و سلمت الوزارات إلى رجال غير كفوئين وعلى وفق مبدأ تقاسم المناصب بين الكتل الفائزة. ليس هنالك من اعتراض على اخذ كل مكون لاستحقاقه، غير ان عليه ان يراعي توفر الكفاءة في من يرشحهم.

ويتوقع صالح المزيد من الفساد الإداري و المالي، وازدياد سوء الخدمات لأن معظم الوزراء غير مؤهلين لهذه المناصب، كما اشار الى ان هذه التشكيلة عززت المحاصصة الطائفية.

حكومة مجاملات

فيما استغرب صاحب مكتب السياحة في الباب الشرقي من تشكيلة الحكومة الجديدة موضحا"لا ارى جديداً على هذه الحكومه،سوى بعض الوجوه،ولا اعول عليها كثيرا لان اكثر وزرائها لايحملون اختصاصات في مجال عملهم وليس لهم خبرة في تولي هذه الوزارات ناهيك عن شهاداتهم التي لانعرف من اين حصلوا عليها وهل هي معترف بها ام لا؟

ويؤكد " ارى ان هذه الحكومة حكومة تسوية،وسوف تبقى مشاكل هذه الحكومة بلا مجرد شعور المواطن العراقي بعدم وجود تفرد بالسلطة وعدم وجود بوادر دكتاتورية فهذه إشارة ايجابية،، على إمكانية تصحيح ما يحصل من اخطاء.

خطوة الى الامام

فيما عد عصام علي (موظف في مصرف الرافدين) انه شيء جديد في العراق ومن ضمن الحياة الديمقراطية حين يعرض رئيس الوزراء تشكيلة حكومته لنيل ثقة البرلمان وهذا يشكل احراجا شديداً لحكام الدول العربية حيث تأتي وزارة وتذهب وزارة والشعب لايعرف عنها شيئا،وبغض النظر عن اسماء الوزراء وقدرتهم على تولي المناصب الا انها خطوة الى الأمام، ونظن ان الخيار الديمقراطي يمكن ان يصحح الكثير من المسارات الخاطئة.

عقدة الوزارات الامنية

وبلهجته البسيطة يؤكد "جاسم" صباغ الاحذية على احد ارصفة ساحة التحرير ان أولى المهام التي يجب ان يأخذها رئيس الوزراء في اعتباره،هي الأمن والخدمات العامة من كهرباء ومياه،ثم يأتي بعد ذلك القضاء على كل ما من شأنه تبديد ثروة العراق النفطية.

ويشاركه ابو سحر الرجل الذي يقف على "شواية الدجاج " في احد مطاعم بغداد، حيث يقول "يجب على المالكي الان ان يقوم بعمليات التطهير من الفساد الاداري والمالي المتفشي والذي ينخر في جسد مؤسسات الدولة وان يقوم باختيار دقيق ومدروس للوزارت الثلاث التي يشغل منصبها وكالة.

ويؤكد ان رسالتي التي اوجهها الى رئيس الوزراء هي أن تحسن اختيار الوزراء الثلاثة بعيدا عن المسميات الطائفية او الحزبية لكي يتسنى لهم بناء مؤسسات امنية قوية مبنية على الولاء للعراق وليس للحزب او الكتلة لا نريد امراء حرب من جديد ولا مليشيات في مؤسسات الدولة.

من يخدم من؟

في حين تمنى ابو ظافر (متقاعد) ان يسمو العراقيون فوق الخلافات المذهبية والمصالح الضيقة قصيرة النظر وان يركزوا جهودهم لانتشال البلاد مما هي فيه على الرغم من هذه الولادة العسيرة التي اشبه ما تكون بالقيصرية.

واشار حارث فهمي (مدرس) في حديثه "نريد حكومة وطنية تحترم قيمنا الاجتماعية والدينية وقد جربنا ألاعيب السياسيين من ١٩٥٨ حتى ٢٠٠٣ وما قاسينا من ويلات خاصة ابان حكم البعث ومع الاسف ما زال هناك بعض المسؤولين والوزراء الجدد لايفهمون الديمقراطية بل يعتمدون على مبدأ (اما ألعب او اخرب الملعب).

بالمقابل يؤكد ابو حسين (بائع الشاي) إن الوزراء الجدد وجدوا نتيجة التدخلات الخارجية في الساحة العراقية فتجد أصغر دولة وأكبر دولة تتدخل في العراق، وهذا معيب ولايليق بنا.

ويعتقد ابو حسين ان الحل الأمثل لوضع العراق ولنجاح الحكومة الجديدة أن يعتبر الوزراء انفسهم خادمين للشعب وليس رؤساء مسلطين على رقاب العباد، وان يتخلوا عن اعتبار الوزارة اقطاعية لإنتفاع الاقارب والمحسوبين وان يكونوا حقاً وزراء كل المواطنين.

افضل المتفائلين!

بالمقابل يقول عبد الله كريم (كاسب):بعد انتظار طويل، قدم أخيرا زعماء العراق السياسيون ما يستحقه وتوقعه الشعب العراقي، حكومة شراكة وطنية شاملة تجسد نتائج الانتخابات، انها لحظة تاريخية أخرى لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد، ونتمنى ان تتجسد فيها صورة ما نريده للعراق الجديد.

ويؤكد لا تزال هناك العديد من التحديات، إلا أننا مقتنعون بأن العراق وسياسييه قادرون على تجاوز العقبات،وان الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة ولتعزيز الشراكة، التي ستؤدي الى فوائد عديدة على المدى الطويل لصالح البلاد.

فيما عد محمود هاشم (موظف في وزارة الصحة) ان تشكيل الحكومة بمثابة انتصار، وهذه الخطوة الجبارة نحو عراق تعددي ديمقراطي حر، ونحن الآن في وسط الطريق فلو نظرنا الى الأمام لوجدنا انه ما زالت تنتظرنا

حكومة خالية من النساء

وأبدت عدد من الناشطات النسويات عن أسفهن من غياب الكفاءات من تشكيلة الحكومة، إضافة لتغييب المرأة من تشكيلتها..حيث قالت رئيسة صحيفة الأمل هناء أدور أن الحكومة الجديدة قد غابت عنها الكفاءات التي لها دور في إدارة دفة الحكومة. تساءلت عن سبب غياب الكفاءة عن هذه التشكيلة حتى لو كان من الوزراء السابقين. فماذا يعني وجود محام لا يفقه من المحاماة شيئاً؟وكيف يحدث هذا بعد مخاض عسير تعرضت له التشكيلة.واضافة بعد تلك الأشهر تخرج علينا قائمة لوزراء ليسوا بالمستوى المطلوب صحيح أنهم سياسيون لكن السياسة وحدها لا تجعل من الرجل غير الكفوء وزيرا ناجحا،مشيرة إلى أن الوزارة لا تعني ان يتكل الوزير على الوكلاء عنده، ولا تعني اجتماعات للمدراء العامين والتنظير فقط.. فالوزير هو الرجل القائد لوزارته ويجب ان تخضع هذه القيادة الى المكننة السياسية معززة بالخبرة،هذا هو المفروض،وهذا ما كنا نطمح ونتمنى ان نراه في التشكيلة الجديدة ولكن أملنا خاب.

أما عن عدم اشتراك المرأة في التشكيلة الجديدة للحكومة وصفته أدور بأنه مهزلة ما بعدها مهزلة وهي انتكاسة خطيرة لدور المرأة في مجتمع جل أفراده من النساء أكرر وأقول أنه مهزلة ما لم يصحح الوضع.وما لم يعد النظر بالموضوع ككل،نأمل أن يعاد النظر بهذا القرار الذي نجده تغييباً لدور المرأة في المجتمع العراقي ونضالها الطويل عبر سنوات.

وأشارت إيمان الموسوي- رئيسة منظمة للأيتام أن الحكومة الجديدة قد لا تختلف عن الحكومة التي سبقتها من حيث الوعود التي قد لا تأتي باعتراف الجميع بمن فيهم رئيس الوزراء فأن الحكومة السابقة لم تكن بمستوى طموح وتطلعات المواطن العراقي سواء كان رجلا أو امرأة.

نتمنى أن تكون الحكومة الجديدة أكثر تفهما لمعاناة المجتمع العراقي وخاصة بالنسبة للأطفال الأيتام والمتشردين،وأن تنتهي ازمات عديدة تعاني منها الأسرة العراقية وأولها العمل للحد من بطالة رب الأسرة ذلك لأن البطالة أحد أسباب انهيار الشخص ودفعه للحصول على أموال حرام وقد يدفع ذلك الرجل صاحب الأسرة الذي لا يجد قوت أسرته إلى القيام باعمال أجرامية ربما تستغله العناصر الإرهابية..

وأضافت: نأمل من الحكومة الجديدة أن تلتفت الى حال الأيتام والمتشردين لأنهم بناة المستقبل ورجاله، لا نريد أن نسبق الأحداث ونحكم بالفشل على الحكومة الجديدة بل ندعوها الى أن تعمل باخلاص وتفانٍ وأن ترعى الأسرة لأنها نواة المجتمع.

وعن سؤالنا عن غياب المرأة في التشكيلة الوزارية الجديدة أوضحت الموسوي أن السبب ربما يكمن في اخفاق الوزيرات السابقات، أو اخفاق اللجان البرلمانية التي كانت تعمل وتترأسها النساء وربما اخفاق وزارة المرأة قد يكون أحد أسباب عدم اشراك النساء في الوزارة الجديدة مع العلم أن هناك وزيرات جيدات اثبتن جدارة منهن السيدة درئي وزيرة الاعمار والاسكان ونرمين عثمان وزيرة البيئة، كنت أتوقع أن تكون وزارة التربية من نصيب إحدى المعيدات في الجامعات العراقيات أو إحدى التدريسيات، أجد أن المرأة قد تنجح في العمل في وزارة الصحة، فلدينا طبيبات كفوءات، أو في وزارة التعليم العالي مع العلم أن المرأة قد شغلت هذا المنصب قبل أكثر من نصف قرن.

وأشارت عضوة رابطة المرأة العراقية خيال الجواهري: إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي وهو صاحب القرار قد قال أن الحكومة الجديدة ليست بمستوى الطموح وهذا اعتراف ضمني بأن الوزارة الجديدة قد لا تلبي المرحلة السياسية الراهنة ولا يمكن أن تدير دفة الأمور. كما يلاحظ في الحكومة الجديدة غياب التكنوقراط وهو تأكيد على أننا سوف نرجع إلى المربع الأول.

وهذا دليل آخر على اخفاق الحكومة حال تشكيلها ما يؤكد تراجع السياسة والحكومة في بلدنا، وهذا بحد ذاته مؤشر خطير على التغلب على أغلب الأزمات والمشاكل التي تعصف بالبلد.

أما عن غياب دور المرأة في التشكيلة الوزارية الجديدة فقد أكدت السيدة الجواهري:أن ذلك يعني اجحافاً في حق المرأة العراقية وتراجعا خطيرا للديمقراطية في البلد، لقد شاهدنا الكتل سابقا قد أطلقت شعارات بشأن مناصرة المرأة وتشجيع ممارسة دورها في صنع الحياة، لكننا فوجئنا بغياب ذلك في الوزارة لقد ناضلت المرأة منذ سنوات طويلة واحرزت نجاحا باهرا في كل منصب اسند لها وأن غياب المرأة عن التشكيلة الوزارية الجديدة في كل المعايير وأكدت الجواهري أن ذلك إهمال للمرأة العراقية الكفوءة التي لا تستحق كل ذلك التهميش والاهمال من اصحاب القرار، كما أنه مخالفة صريحة للدستور الذي كفل للمرأة هذا الحق من خلال ما أطلق عليه (بالكوتا) وهي نسبة ٢٥٪ وأضافت أن اصحاب القرار قد تجاوزوا على الدستور واغفلوا تضحيات المرأة ودورها علمنا أننا سبق أن أكدنا في وقتها ما جاء بالدستور قليلا، ولكن مع الأسف فأننا نجد الآن أن حتى هذه النسبة القليلة قد خضعت للتجاوز وتساءلت الجواهري،لماذا هذا الإهمال والساحة الثقافية والسياسية والأدبية والعلمية مليئة بالسيدات الكفوءات، لدينا اسماء لامعة على كل تلك المستويات فلماذا هذا الاجحاف؟ سؤال نريد الإجابة عليه وبصراحة أيضاً.